تحليل وقياس أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1998-2021) باستخدام نموذج ARDL

Analyzing And Measuring The Impact Of The Public Budget Deficit On The Trade Balance Deficit In Algeria An econometric study for the period (1998- 2021) using the ARDL model

رحالي بلقاسم*	بولطيف بلال
جامعة برج بوعريريج-الجزائر-	جامعة برج بوعريريج-الجزائر-
Belkacem.rahali@univ-bba.dz	bilal.boultif@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/ 20 تاريخ القبول: 2023/12/ 31 تاريخ النشر : 2023/12/ 31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1998-2021، استنادا إلى المنهج الكينزي في تفسير ظاهرة العجز التوأم. من خلال تناول تطور المتغيرين على ضوء تطور أسعار البترول في السوق العالمية، واستخدام نموذج ARDL ومنهج اختبار الحدود لقياس العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة في الأجلين القصير والطويل.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، لعل أهمها: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر، وجود أثر طردي ومعنوي لعجز الموازنة على عجز الميزان التجاري في الأجلين الطويل والقصير، حيث أن كل عجز في الموازنة العامة بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري بنسبة 0.83% و0.23%من الناتج في الأجلين الطويل والقصير على التوالي.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الميزان التجاري، عجز، تكامل مشترك

تصنيف *JEL*: H62; F19 ;C52

Abstract :

This study aims to analyze and measure the impact of the public budget deficit on the trade balance deficit in Algeria during the period 1998-2021, based on the Keynesian approach in explaining the phenomenon of the twin deficits. This is achieved by examining the evolution of variables in light of the global petroleum prices and using the ARDL model and bounds testing approach to cointegration and error correction model to assess the relationship between the trade balance deficit and the public budget deficit in both the short and long terms.

The study concludes several important findings, among which are: the existence of a long-term equilibrium relationship between the trade balance deficit and the public budget deficit in Algeria, the presence of a positive and significant effect of the budget deficit on the trade balance deficit in both the long and short terms. Specifically, a 1% increase in the general budget deficit as a percentage of the gross domestic product leads to a trade balance deficit increase of 0.83% and 0.23% of the output in the long and short terms respectively.

Keywords: Public Budget, Trade Balance, Deficit, Cointegration

JEL classification codes: C52; F19 ;H62

* المؤلف المرسل: رحالي بلقاسم، Belkacem.rahali@univ-bba.dz .

مقدمة

تكتسي الموازنة العامة للدولة دورا هاما في الحياة الاقتصادية، باعتبارها الأداة الرئيسية للتدخل الحكومي في الاقتصاد، ومعالجة ما يتعرض له من اختلالات وأزمات، فضلا عن ما يمكن أن تتركه من أثر على التنمية، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. غير أن استخدام سياسة الموازنة العامة لتحقيق مختلف هذه الأهداف يمكن أن ينتج عنه تضارب واختلالات تمس السير الحسن للاقتصاد، فاعتماد سياسة الموازنة لتحقيق هدف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال إحداث عجز في الموازنة العامة، يؤدي إلى حدوث اختلالات في ميزان التجارة الخارجية، ومنه ميزان المدفوعات. وهو ما جعل من موضوع العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية، ليس على صعيد الدول النامية فقط، بل وعلى مستوى الدول المتقدمة أيضا، والتي شهدت في عقد الثمانينات من القرن الماضي ما يعرف بالعجز التوأم، للدلالة على العجز في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري.

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 شهد الاقتصاد الجزائري عدة اختلالات، خاصة في التسعينات من القرن الماضي، بسبب العجز في الموازنة العامة وفي الميزان التجاري، والذي استمر حتى السنوات الأخيرة، وهذا نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، واعتماده على البترول في تمويل الموازنة العامة، واعتماده على حصيلة الصادرات النفطية في تغطية الواردات المتنامية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية.لذلك عمدت السلطات المتعاقبة إلى العمل على محاولة التخفيف من الاعتماد على هذا القطاع، من خلال تخفيض عجز الموازنة بترشيد الإنفاق العام، وتخفيض عجز الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات والحد من العجز. إلا أن كل هذه الجهود كانت دون التركيز على العلاقة التي تربط بين العجزين.

إشكالية الدراسة:

إن المتتبع للتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري والمتعلقة بالتوازنات الكلية خلال الفترة 1998-2021، يجد ضرورة ملحة لتحليل وقياس أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال هذه الفترة، ومن هذا المنطلق يمكن أن تكون إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما أثر عجز الموازنة على عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1998-2021؟

فرضيات الدراسة:

للاجابة على أشكالية الدراسة، يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

- هناك أثر طردي لعجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر، في الأجلين الطويل والقصير.
- العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر تتوافق مع الفرضية الكينزية في تفسير العجز التوأم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من عدمه في الجزائر، وهذا من خلال تحليل تطور عجز الميزان التجاري على ضوء تطورات عجز الموازنة العامة، مع ابراز دور أسعار البترول في تحديد وضعية كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، كما يتمثل هدف هذه الدراسة في قياس هذه العلاقة بين الأجلين الطويل والقصير.

منهج الدراسة:

نعتمد في هذا البحث على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، لتوضيح الجانب النظري للبحث والعلاقات الموجودة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، كما سنعتمد المنهج الاستقرائي من خلال بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، بناء على اختبار علاقة التكامل المشترك، تقدير العلاقتين القصيرة والطويلة الأجل، إضافة إلى تشخيص النموذج باستخدام مختلف المعايير المعتمدة في ذلك.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار فرضيات الدراسة، سنقسم هذا البحث إلى محورين، المحور الأول نتناول فيه أدبيات الدراسة، بشقيها النظرية والتجريبية، في حين نتناول في المحور الثاني واقع عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وقياس العلاقة بينهما.

I-أدبيات الدراسة

بدأ الاهتمام بالعلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري منذ ثمانينيات القرن الماضي، عندما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في الموازنة العامة رافقه عجز في الميزان التجاري، في محاولة لتحديد أثار متغيرات السياسة المالية والتجارية في إحداث هذين العجزين.

1. الأدبيات النظرية:

1.1.عجز الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة مرآة عاكسة لمجمل النشاط الاقتصادي، وبالتحديد الخطط التنموية التي ترسمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للبلد. تتضمن الموازنة العامة تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة، عادة ما تكون سنة.

في حالات معينة يحدث أن تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فيحدث العجز، والذي يعد من المصطلحات الشائعة في المالية العامة. يعرف عجز الموازنة (Budget deficit) بأنه ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عن تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة، سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، لقصور الإيرادات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة.(دردوري، 2014، صفحة 115). كما يعرف بأنه زيادة النفقات عن الإيرادات العامة نتيجة لزيادة الاحتياجات العامة. (الخطيب و سامية، 2000، صفحة 207)

ويحدث عجز الموازنة العامة عادة لأحد السببين التاليين أو كليهما، زيادة النفقات العامة أو تراجع الإيرادات العامة. فتزايد النفقات العامة يكون لأسباب ظاهرية أو حقيقية، الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة(حشيش ع.، 1996، صفحة 103). وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة ظاهريا نذكر منها:

- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود
- تواصل الدعم السلعي والإنتاجي المخصص للاستهلاك
- التوسعالإقليمي والنمو السكاني
- سياسات التوظيف الإداري
- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية
- الفساد المالي والإداري
- الإنفاق العسكري وإنفاق الأزمات
- ارتفاع الأسعار العالمية

أماالزيادة الحقيقية في النفقات العامة فهي الزيادة في القيمة الحقيقية للنفقات في وقت معين، يترجم بزيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة. وترجع الزيادة الحقيقي للنفقات العامة لأسباب متعددة، نذكر منها: (حشيش و رشدي، 1998، الصفحات 166-168)

- الأسباب الايديولوجية
- الأسباب الاجتماعية
- الأسباب الاقتصادية (سياسة تمويل العجز)
- الأسباب السياسية
- الأسباب الإدارية
- الأسباب المالية

من جانب آخر يحدث العجز في الموازنة نتيجة لتراجع الإيرادات العامة، حيث يعتبر الانخفاض في الإيرادات العامة مؤشرا على عدم قدرة الدولة على استعمال سلطتها السيادية بشكل احترافي يفي بغرض تنمية إيراداتها. وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة نذكر منها:

- جمود الجهاز الضريبي
- تراجع حصيلة الإيرادات الريعية

- ضعف الجهاز الضريبي
- كثرة المزايا والضعف الضريبي
- الغش والتهرب الضريبي

2.1.عجز الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات، كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة، حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد، تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها، إلى جانب أن عدم قدرة الدولة على توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج، من أجل تشجيع عملية التصدير، ما يؤدي بدوره إلى عجز ميزانها التجاري(فليح، 2011، صفحة 234)

كما يعرف الميزان التجاري على أنه الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة، حيث يكون فائضا إذا كانت قيمة الصادرات من السلع والخدمات أكبر من قيمة الواردات (فائض تجاري)، ويكون عجزا إذا كانت الواردات من السلع والخدمات أكبر من الصادرات (عجز تجاري (Trade deficit)).

3.1. الإطار النظري للعجز التوأم:

اختلفت تفسيرات المدارس الاقتصادية حول وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري (العجز التوأم)، فهناك مدارس ترى عدم وجود الترابط بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري، وهناك مدارس تؤكد وجود توأمة بين العجزين، حيث يستند الإطار التحليلي للعلاقة بين عجزي الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة على فرضيتين أساسيتين، هما فرضية التكافؤالريكاردي (The Ricardian Equivalence)والفرضية الكينزية(KeynesianHypothesis).

1.3.1. فرضية التكافؤ الريكاردي(Ricardian Equivalence Hypothesis): تشير فرضية التكافؤ الريكاردي إلى عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناتج عن التخفيض الأولى في الضرائب وعجز الميزان التجاري، حيث يصاحب انخفاض المدخرات الحكومية زيادة متكافئة في المدخرات الخاصة، نتيجة توقع الأفراد بصورة رشيدة ارتفاع أعباءهم الضريبية في المستقبل، حيث أن تخفيض الضرائب الحالية هو عملية مؤقتة، لهذا السبب لن يكون للنفقات الحكومية أي تأثير على سعر الفائدة، سعر الصرف، أو رصيد الحساب الجاري.(فتحي، 2021، صفحة 12)

2.3.1. الفرضية الكينزية(Keynesian Hypothesis): يقوم المنهج الكينزي على فرضية وجود علاقة مباشرة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، ويحدد اتجاه العلاقة بينهما من عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الميزان التجاري، وهو ما يسمى بالعجز التوأم (The TwinDeficit)، وتفسير ذلك أن اتساع عجز الموازنة العامة يأتي نتيجة لزيادة النفقات العامة، وبالتالي انخفاض مستوى الادخار الحكومي، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، وبارتفاع هذه الأخيرة يزداد طلب الأجانب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبارتفاع سعر صرف العملة المحلية تصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة، مما يزيد من الواردات، وت وأقل تكلفة، مما يزيد من الواردات، وتصبح الصادرات أقل جذبا للأجانب وأعلى تكلفة، مما يخفض وأعلى تكلفة، مما يخفض من الصادرات، ونتيجة لذلك يتشكل عجز الميزان التجاري وبالتالي (الحساب الجاري)،وبذلك يؤدي عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري.

ويستند الإطار التحليلي على نموذج كينز كأساس ومنطلق نظري لهذه العلاقة، حيث يكون الناتج المح يكون الناتج المحلي الإجمالي (Y) في اقتصاد مفتوح من مجموع الاستهلاك الخاص C، والاستثمار الخاصI ،والإنفاق الحكومي G، وصافي الصادرات (X-M) كما في المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M) \qquad (1)$$

أو يمكننا استخدام معادلة الطلب الكلي:

$$AD = C + I + G + X - M \qquad (2)$$

ويمكننا إعادة صياغة المعادلة أعلاه بصياغة المعادلة أعلاه بصورة أخرى وعلى النحو التالي:

$$Y = C + S + T \qquad (3)$$

حيث (S) الادخار الخاص، (T) الضرائب.

وبمساواة المعادلتين وإعادة الترتيب يمكن الوصول إلى النتيجة التالية:

$$(X-M) = (S-I) + (T-G) \qquad (4)$$

$$TD = SD + BD \qquad (5)$$

حيث أن (SD) تمثل فجوة الادخار(S-I) (Saving Deficit)، وتمثل (BD) عجز الموازنة العامة (T-G) (Budget Deficit) ، وتمثل (TD) عجز الميزان التجاري (X-M) (Trade Deficit).

نستنتج من المعادلة (4) أن زيادة عجز الموازنة سيؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري، إذ أن زيادة عجز الموازنة عن طريق زيادة الإنفاق أو انخفاض الضرائب سيؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري، سيؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الواردات. ومن ناحية أخرى قد ينتج عن زيادة عجز الموازنة

العامة زيادة سعر الفائدة وسعر صرف العملة المحلية، مما ينتج عنه زيادة الواردات وانخفاض الصادرات. ونتيجة لانخفاض الادخار القومي (بسبب تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق العام) عن احتياجات الاستثمار، يختل شرط التوازن (S=I)، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء عجز الموازنة، ومعه عجز الميزان التجاري.

4.1. العجز التوأم في الاقتصاديات النفطية:

نظرا لخصوصية الاقتصاديات الريعية عامة والنفطية خاصة، باعتمادها على الموارد الطبيعية في تحصيل الإيرادات العامة، واستحواذ هذه الموارد على النسبة الأكبر من صادرات هذه الاقتصاديات، فان العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري يتميز بعدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي:(الجنابي، 2012، صفحة 6)

- أن عجز الموازنة لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل، ولكنه ناتج عن ارتفاع الإنفاق العام وعدم قدرة الحكومة على ضغط هذا الإنفاق، وتشكل العوائد النفطية النسبة الأكبر من الإيرادات العامة، مع العلم أن هذه العوائد لا تتحدد بعوامل اقتصادية داخل الاقتصاد المعني، وإنما هي نتيجة لقوى العرض والطلب في سوق النفط العالمية، وعليه فإن عوائد النفط وأيضا إيرادات الحكومة تعد متغيرا خارجيا لا يمكن التحكم فيه.
- أن زيادة الإنفاق الحكومي والمترتب عليه زيادة العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى ارتفاع الدخل غير النفطي عبر آلية المضاعف، كون الإنفاق الحكومي يعد من أهم مكونات الطلب المحلي من جهة، ولأهمية الإنفاق الحكومي كمحرك للنشاط الاقتصادي في البلدان النفطية من جهة أخرى، ويترتب على ارتفاع الدخل ارتفاع في الدخل المحلي، وبالتالي ترتفع الواردات، فيزداد عجز الميزان التجاري.
- تعتمد البلدان النفطية في تمويل موازناتها الحكومية بشكل أساسي على العوائد النفطية، لذا لا تعد الضرائب من المصادر المؤثرة في الموازنة، وبناء عليه فإن مبدأ التكافؤ الريكاردي القائم على تقليص الضرائب لا يجد قبولا في البلدان النفطية، لمحدودية الدور الذي تؤديه الضرائب كمتغير من متغيرات السياسة المالية في هذه البلدان.
- بعض البلدان النفطية كالسعودية وليبيا لا تؤدي فيها المتغيرات النقدية كسعر الفائدة وأسعار الصرف الدور الذي تؤديه هذه المتغيرات في الاقتصاديات المفتوحة، لذا لا تؤدي المتغيرات النقدية في البلدان المشار إليها سابقا الدور المرسوم لها في إطار المقترح الكينزي.

2.الأدبيات التجريبية:

نالت العلاقة بين عجزي الميزان التجاري والموازنة العامة قدرا كبيرا من النقاشات الأكاديمية والدراسات التطبيقية في السنوات الأخيرة، والتي أبانت عن نتائج متباينة، منها المؤيد لظاهرة العجز التوأم، ومنها المعارض لها، ومنها من أثبت عكسها، ومنها من أيد فرضية التكافؤ الريكاردي، ومنها من رفض الفرضيتين. ومن هذه الدراسات نذكر:

- دراسة(2008) Carlos Fonseca Marinheiro، حاول الباحث من خلالها تحديد ما إذا كان للعجز العام في مصر أي تأثير على اختلال ميزان الحساب الجاري ومدى صحة فرضية العجز التوأم خلال الفترة 1975-2003. حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة (ضعيفة) طويلة المدى بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري. ومع ذلك تم رفض فرضية العجز التوأم،وأيضا وجود علاقة سببية عكسية تنطلق من العجز الخارجي إلى عجز الموازنة. إضافة إلى ذلك تم نفي فرضية التكافؤ الريكاردي في الاقتصاد المصري.(Marinhero, 2008, pp. 1041-1056)

- دراسة Chang and Hsu (2009)، وهي امتداد لدراسات أجراها كل من Abell (1990)،Gordon (1986)، Laney (1984)، McKinnon (1980, 1990)، Miller and Russek (1989)، والتي توصلت إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة، وهي امتدادأيضا لدراسة Anoruo and Ramchander (1998)، والتي توصلت إلى أن العجز في الميزان التجاري يسبب عجز الموازنة في بعض الدول الآسيوية. من جانبهما حاول Chang and Hsu (2009)التأكد من وجود علاقة سببية بين متغيري العجز التوأم، وذلك باستخدام بيانات سنوية من 1980إلى2007، تشمل خمس دول من شمال أوروبا (الدنمارك، فنلندا، أيسلندا، النرويج والسويد)، أربع دول من جنوب شرق آسيا (هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان) والولايات المتحدة الأمريكية، وباستخدام نموذج VARوسببية Granger، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري لهذه الدول، رغم اختلاف قوة العلاقة من اقتصاد إلى آخر.(Change & Hsu, 2009, pp. 01-22)

- دراسة Rauf&Khan (2011)والتي حاول الباحثان من خلالها تسليط الضوء على العلاقة بين العجز في الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في باكستان خلال الفترة 1980-2009، حيث تعتبر هذه الدراسة امتدادا لدراسة كل من Burney &Yasmeen (1989)،Burney &Akhtar (1992), Kazmi (1992)، Anjum&al (2000)، Tahir&al(2007)، Ahmad NawazHakro (2009). وتوصلت دراسة Rauf&Khanإلى أن العجز في الميزان التجاري لباكستان خلال فترة الدراسة كان سببا في عجز الموازنة العامة، حيث أكدت الدراسة أن العجز في الميزان التجاري يسبب العجز في الموازنة العامة في باكستان.(Rauf & Khan, 2011, pp. 36-46)

- دراسة ZixiongXieShyh-Wei Chen (2014)،حيث تناولت الدراسة العلاقة السببية بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة لإحدى عشرة دولة في منظمة التعاون والتنمية في المجال

الاقتصادي(OECD)، باستخدام نماذج البانل واختبار السببية لـ: Granger. وأسفرت النتائج عن وجود علاقة متبادلة (ثنائية الاتجاه) بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة لكل من بلجيكا وفنلندا واليونان وأيسلندا، وأثبتت فرضية التكافؤ الريكارديلكل من فرنسا والمملكة المتحدة.(Zixiong & Shyh-Wei, 2014, pp. 95-104)

- دراسة Godson Korbla Aloryito, Bernardin Senadza, Edward Nketiah-Amponsah(2016)والتي حاولت البحث في العجز التوأم في إفريقيا جنوب الصحراء (41 دولة افريقية) خلال الفترة 2000-2012، باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM)، وتوصلت الدراسة إلى أن العجز المالي يميل إلى تحسين الحساب الجاري والعكس صحيح، وبالتالي رفض فرضية العجز المزدوج لصالح فرضية تباعد التوأم.(Aloryito, Senadza, & Amponsah, 2016)

- دراسةFurceri and Zdzienicka(2018)تحت إشراف صندوق النقد الدولي، للتأكد من وجود وحجم العجز التوأم في 114 اقتصادا ناميا، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة غير متوقعة بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في رصيد موازنة الحكومة تعمل على تحسين رصيد الحساب الجاري في المتوسط بمقدار 0.8 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. كما وتشير النتائج إلى عدم التجانس بين البلدان ومع عنصر الزمن. ويميل التأثير إلى أن يكون أكبر: (1) أثناء فترات الركود؛ (2) وفي البلدان الأكثر انفتاحا على التجارة؛ (3) التي لديها أنظمة أقل مرونة لأسعار الصرف؛ (4) مع انخفاض نسب الدين العام الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي.(Furceri & Zdzienicka, 2018)

- دراسة Osman Murat TELATAR (2022)، للبحث في العلاقة بين الاختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد التركي، من خلال دراسة العلاقة بين الموازنة العامة وميزان الحساب الجاري، وبالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية غير الخطية، وتطبيق اختبارات جذر الوحدة غير الخطية والتكامل المشترك على البيانات التي تغطي الفترة 1994-2021، أظهرت النتائج أن فرض أظهرت النتائج أن فرضية السببية العكسية السلبية صحيحة، بدلا من فرضية العجز التوأم في الاقتصاد التركي. وعليه فإنه هناك علاقة سلبية بين رصيد الحساب الجاري ورصيد الموازنة على المدى الطويل والقصير (TELATAR, 2022, pp. 01-20)

II- عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر

من خلال هذا المحو ر سنحاول التطرق بالتحليل والقياس للعلاقة بين الجز في الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1998-2021، وهذا بالاعتماد على البيانات المأخوذة من

التقارير السنوية لبنك الجزائر بالنسبة لمتغير رصيد الميزان التجاري، والتقارير السنوية لصندوق النقد العربي لمتغير رصيد الموازنة العامة.

1. واقع عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة:

كان من آثار الأزمة البترولية لسنة 1986 أن عرفت الجزائر اختلالات اقتصادية واجتماعية، خاصة في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، وهو ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني واعتماده الكبير على قطاع المحروقات، حيث عرفت كل من الموازنة العامة والميزان التجاري تطورات متزامنة مع تطورات أسعار البترول في السوق العالمية، ففي نهاية عقد التسعينات ومع استعادة الجزائر للتحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ومع التحسن الطفيف في أسعار البترول، سجلت الموازنة فائضا معتبرا قدرت نسبته من الناتج النحلي الإجمالي بـ: 9.73% سنة 2000، وكذلك الأمر بالنسبة للميزان التجاري، حيث سجل فائضا قدرت نسبته إلى الناتج بـ: 12.30%، ويعود الفضل في ذلك إلى التحسن في أسعار البترول، والتي بلغت 27.6 دولار للبرميل.

الشكل رقم (01): تطور عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1998-2021

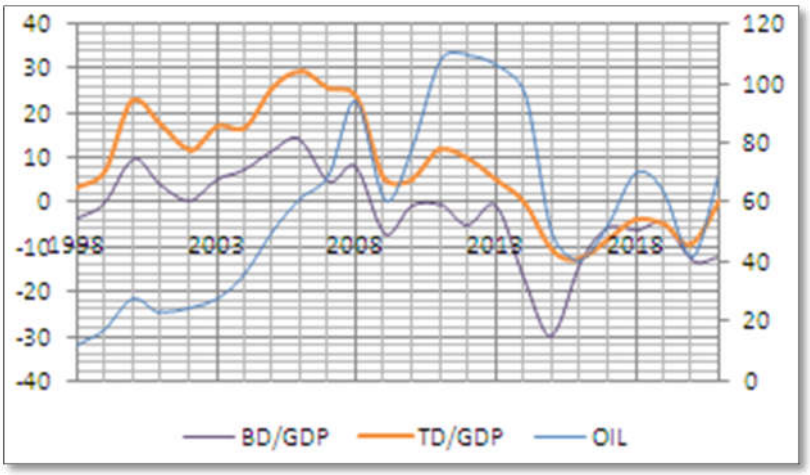

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر وصندوق النقد العربي

إن أسعار البترول الجيدة المسجلة سنة 2000 سمحت للجزائر بتكوين وفرة مالية معتبرة، سواء على مستوى الموازنة العامة أو الميزان التجاري، مما شجعها على تبني سياسة مالية توسعية، من خلال صياغة عدة برامج إنفاق عام، أولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والذي شهد استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسطها27.90 دولار للبرميل، ورغم التوسع في الإنفاق العام إلا أن الموازنة العامة حققت فوائض معتبرة، بلغت 7.1%من الناتج في نهاية هذا البرنامج، وهذا بسبب الموارد المالية المعتبرة للجباية البترولية، من جانبه الميزان التجاري، ورغم ارتفاع فاتورة الواردات، التي انتقلت من 9.48 مليار دولار سنة 2001 إلى 17.95 مليار دولار سنة 2004، نتيجة الطلب

الداخلي المتزايد على المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية الضرورية لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث مثلت هذه المنتجات والتجهيزات ما يقارب 57.3%من إجمالي الواردات، إلا أن الميزان التجاري سجل فائضا بلغت نسبته 14.25%من الناتج.

ومع دخول البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) حيز التنفيذ، وفي السنوات الأربع الأولى منه، عرفت نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج تحسنا ملحوظا نتيجة لتحقيق فوائض معتبرة، حيث قدر متوسط نسبة الفائض بـ: 8.88%من الناتج خلال الفترة 2005-2008، رغم التوسع الكبير في الإنفاق العام من 29.79 مليار دولار سنة 2005 إلى 66.82 مليار دولار سنة 2008. من جانبه الميزان التجاري سجل فوائض معتبرة خلال الأربع سنوات الأولى لهذا البرنامج، حيث بلغ متوسط نسبة الفائض 33.46%، على الرغم من نمو الواردات بمعدل 14.68%خلال هذه الفترة نتيجة للجوء إلى الخارج لتوفير المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية، والتي مثلت 63.47%من إجمالي الواردات خلال الفترة 2005-2008،ويعود الفضل في هذه النتائج المحققة دائما لقطاع المحروقات، حيث سجلت أسعار البترول مستويات قياسية بلغت 94.10 دولار للبرميل سنة 2008. ومع حلول سنة 2009، ونتيجة للتراجع الكبير في أسعار البترول إلى حدود 60.86 دولار للبرميل (94.1 دولار للبرميل سنة 2008)، سجلت الموازنة العامة أول عجز خلال فترة الدراسة نسبته 7.1%من الناتج، نتيجة لتراجع عائدات الجباية البترولية من جهة، والإبقاء على حجم الإنفاق العام المعتبر المبرمج خلال هذه السنة، حيث تراجعت الإيرادات العامة من 80.38 مليار دولار سنة 2008 إلى 50.60 مليار دولار سنة 2009. نفس الشيء بالنسبة للميزان التجاري، ولو أنه سجل فائضا نسبته 7.78%من الناتج، إلا أنه سجل تدهورا كبيرا، لتراجع حصيلة صادرات المحروقات واستقرار الواردات في حدود 37.40 مليار دولار.

خلال الفترة 2010-2014 ومع تنفيذ برنامج توطيد النمو، تواصل التوسع في الإنفاق العام بمستويات جد معتبرة، مدعوما بالتحسن المسجل في أسعار البترول ومعه الإيرادات العامة للموازنة، وبالتالي سجلت الموازنة العامة عجزا ظاهره مقصود، بدافع مواصلة تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية المبرمجة خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط نسبة العجز إلى الناتج حوالي 1%خلال الفترة 2010-2013. إن التطورات الجيدة لأسعار البترول خلال هذا البرنامج (109.45 دولار للبرميل سنة 2012) كان لها بالغ الأثر على التوازنات الخارجية للجزائر، ممثلة في الميزان التجاري، حيث أن الحصيلة الكبيرة لصادرات قطاع المحروقات سمحت بتحقيق فوائض معتبرة في الميزان التجاري، بلغ متوسط نسبتها إلى الناتج 17.45%، وهذا رغم الاستمرار في الاستيراد بوتيرة تصاعدية (59.67 مليار دولار بنهاية سنة 2014).

إن التراجع الكبير في أسعار البترول بداية من النصف الثاني من سنة 2014 ترك أثرا كبيرا على الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2015-2021، مما أدى بالدولة إلى التراجع عن برامج الإنفاق العام المبرمجة خلال هذه الفترة (المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019)، كخطوة نحو احتواء هذه النفقات ضمن مسار يضمن الاستدامة المالية وتعزيز وضع الميزانية العامة على المدى المتوسط والبعيد، ورغم ذلك سجلت الموازنة عجزا مستمرا خلال هذه الفترة (متوسط نسبة العجز إلى الناتج في حدود 12.20%)، ونتيجة لاستمرار تدهور أسعار البترول بسبب ظهور فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المصاحبة له، وما سببه من انكماش عالمي غير متوقع في النشاط الاقتصادي، وتراجع الطلب على المنتجات النفطية في جميع دول العالم. عرف الميزان التجاري هو الآخر عجزا خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط نسبة العجز إلى الناتج 11.28%، على الرغم من تراجع فاتورة الاستيراد إلى 37.40 مليار دولار سنة 2021.

2. قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر

1.2. نموذج الدراسة

يشتمل البحث على متغيري نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وغطت البيانات الفترة 1998-2021. حيث قمنا بتحويلها إلى بيانات ربع سنوية باستعمال طريقةLitterman. واعتمادا على الفرضية الكينزية التي تشير إلى وجود علاقة مباشرة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، وأن اتجاه العلاقة بينهما يكون من عجز الموازنة العامة (متغير مستقل) باتجاه عجز الميزان التجاري (متغير تابع)، تم تصميم نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$TD_t = f(BD_t)$$

حيث: TD :عجز الميزان التجاري، BD : عجز الموازنة العامة.

وعليه يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\Delta TD_t = \alpha + \beta_1 TD_{t-1} + \beta_2 BD_{t-1} + \sum_{i=1}^{q1} \vartheta_{1i} \Delta TD_{t-i} + \sum_{i=1}^{q2} \vartheta_{2i} \Delta BD_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: β_i تمثل معلمات العلاقة طويلة الأجل، ϑ_{2i} . ϑ_{1i} : معلمات العلاقة قصيرة الأجل، α: الحد الثابت، ε_t : حد الخطأ العشوائي.

2.2.اختبارات السكون(stationarity):

هي اختبارات لتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، للتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، بحكم أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة، مما قد يؤدي إلى ما

يعرف بالانحدار الزائف (Spurious Regression). عادة يتم اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test)، والتي على تعددها سنعتمد على Augmented Dickey – Fuller Test وPhillips – Perron Test.

الجدول (01): نتائج اختبار ADF وPP على متغيرات الدراسة عند المستوى

Test		Augmented Dickey-Fuller			Phillips-Perron		
Variable		T and Intercept	Intercept	None	T and Intercept	Intercept	None
TD		-2.6483	-0.7717	-1.0318	-2.5434	-1.3497	-1.1663
BD		-3.9995	-2.6378	-2.5440	-2.6065	-1.5403	-1.4572
Test critical values	1%	-4.0620	-3.5038	-2.5906	-4.0608	-3.5038	-2.5906
	5%	-3.4599	-2.8935	-1.9444	-3.4593	-2.8935	-1.9444
	10%	-3.1561	-2.5839	-1.6144	-3.1557	-2.5839	-1.6144

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

من خلال نتائج الاختبارين المدرجة في الجدول أعلاه نجد أن السلسلتين الزمنيتين غير لاه نجد أن السلسلتين الزمنيتين غير ساكنتين (القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة لـ: Mackinnon). والخطوة الموالية هي تطبيق الاختبارين السابقين عند الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين الزمنيتين.

الجدول (02): نتائج اختبار ADFوPP على متغيرات الدراسة عند الفروق الأولى

Test		Augmented Dickey-Fuller			Phillips-Perron		
Variable		T and Intercept	Intercept	None	T and Intercept	Intercept	None
DTD		-3.5687	-3.4250	-3.3710	-3.7959	-3.3403	-3.0519
DBD		-4.7161	-4.7149	-4.7267	-3.9417	-3.9448	-3.9552
Test critical values	1%	-4.0738	-3.5122	-2.5934	-4.0620	-3.5038	-2.5906
	5%	-3.4655	-2.8972	-1.9448	-3.4599	-2.8935	-1.9444
	10%	-3.1593	-2.5858	-1.6141	-3.1561	-2.5839	-1.6144

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

تشير النتائج إلى أن الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية مستقرة،(وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon)، وبالتالي يمكننا القول بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

3.2. اختبار عدد فترات الإبطاء (Lag-LengthSelection):

تقاس فترة الإبطاء الزمني بالفترة التي يظهر فيها أثر متغير ما على متغير آخر، ولإيجاد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني في نموذج الدراسة، يتم الاعتماد على معيار Akaike Information Criterion، حيث يتم اختيار فترات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار.

الشكل رقم (02): أفضل20 نموذج ARDL وفق معيار Akaike

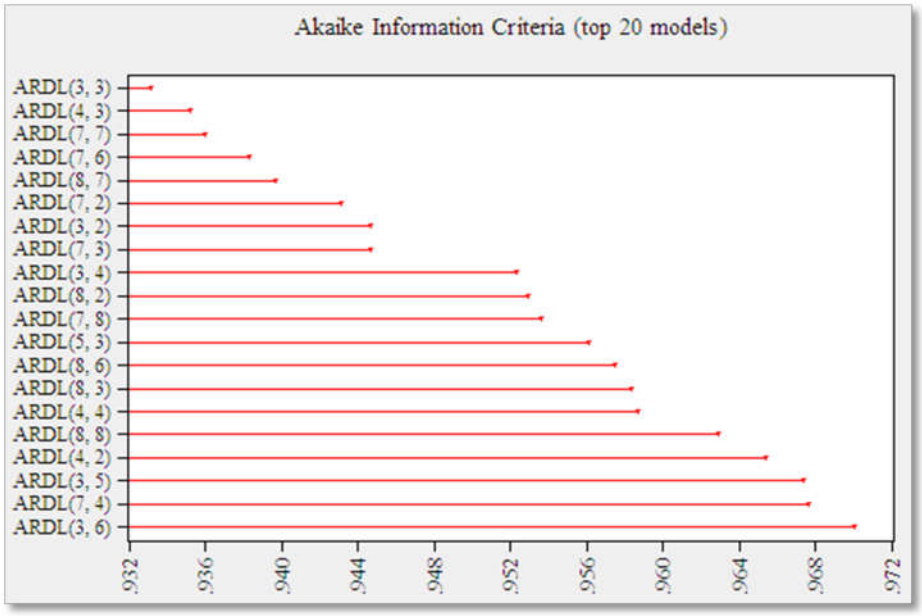

المصدر: مخرجات برنامج EViews10.

من خلال هذا الشكل الذي يبين أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار Akaike وأفضل نموذج بين هذه النماذج هو: ARDL (3 . 3) . والذي يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta TD_t = \alpha + \beta_1 TD_{t-1} + \beta_2 BD_{t-1} + \vartheta_{11}\Delta TD_{t-1} + \vartheta_{12}\Delta TD_{t-2} + \vartheta_{13}\Delta TD_{t-3} + \vartheta_{21}\Delta BD_{t-1} + \vartheta_{22}\Delta BD_{t-2} + \vartheta_{23}\Delta BD_{t-3} + \varepsilon_t$$

4.2. منهج اختبار الحدود Bounds Testing Approach:

يستخدم لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك (Co-Integration) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، فلاختبار فرضية العدم التي تنص على أن معلمة المتغير المستقل (رصيد الموازنة العامة) المتباطئة بفترة زمنية واحدة مساوية للصفر، أي: $H_0 : \beta_2 = 0$، بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أنه على الأقل معلمة من معلمات المتغيرات المتباطئة لا تساوي صفر، أي: $H_1 : \beta_2 \neq 0$، بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)، فنقوم برفض فرضية العدم H_0 إذا كانت الاحصائية F أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية معين، أما إذا كانت الاحصائية F أصغر من الحد الأدنى للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية معين فلا يمكن رفض فرضية العدم H_0. بينما عند وقوع الاحصائية F بين الحدين الأعلى والأدنى للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية معين فلا يمكن اتخاذ أي قرار بشأن فرضية العدم H_0. (Le Hoang Phong, 2019, p. 05)

ومن أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة، تم حساب الاحصائية F من خلال اختبار الحدود، وكانت النتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.026339	10%	4.04	4.78
k	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
Actual Sample Size	90	Finite Sample: n=80		
		10%	4.135	4.895
		5%	5.06	5.93
		1%	7.095	8.26

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الاحصائية F المحسوبة والتي تساوي 7.026 أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5%، والبالغة 5.93. وبالتالي قبول الفرضية البديلة ($H_1 : \beta_2 \neq 0$)، التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين عجز الميزان التجاري وعز الموازنة العامة.

5.2. تقدير معلمات النموذج:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة سنقدر معلمات نموذج ARDLللأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ، ويتضمن هذا التقدير متباطئات السلاسل الزمنية المتضمنة في النموذج جنبا إلى جنب مع حد تصحيح الخطأ، وكانت نتائج التقدير كمايلي:

الجدول رقم (04): مقدرات معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	0.835852	0.090791	9.206248	0.0000
C	10.69837	1.250683	8.554024	0.0000
EC = TD - (0.8358*BD + 10.6984)				

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

أما معادلة تصحيح الخطأ ECM فيمكن استنتاجها كما يلي:

$$EC = TD_t - (0.8358 \cdot BD_t + 10.6983)$$

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TD(-1))	1.547852	0.069793	22.17760	0.0000
D(TD(-2))	-0.744426	0.068219	-10.91227	0.0000
D(BD)	0.232623	0.034850	6.675071	0.0000
D(BD(-1))	-0.287713	0.044562	-6.456409	0.0000
D(BD(-2))	0.072087	0.041530	1.735802	0.0864
CointEq(-1)*	-0.093576	0.024641	-3.797514	0.0003

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نجد أن هناك توافق كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات بين تقديرات معلمات الأجل القصير وتقديرات معلمات الأجل الطويل.

6.2. نتائج الدراسة ومناقشتها:

1.6.2. اقتصاديا:

عملا بنتائج تقدير نموذج ARDLالموضحة في الجدولين (04) و(05) نستنتج مايلي:

- ✓ يشير معامل BD_t إلى وجود أثر طردي ومعنوي لنسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج على نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج في الأجل الطويل، حيث أن كل عجز في الموازنة العامة بنسبة 1% من الناتج تؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري بنسبة0.83%من الناتج في الأجل الطويل. أي أن كل زيادة في الإنفاق العام بـ: 1%تقابلها زيادة في الواردات بنسبة0.83%، ويعود هذا بالأساس إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، خاصة خلال فترات تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، عندما تم تنفيذ استثمارات عمومية ضخمة، أدت إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والتجهيزات المصنعة والنصف مصنعة، ونظرا لضعف الإنتاج المحلي من هذه السلع والتجهيزات كان فتح مجال الاستيراد السبيل الوحيد لتغطية الطلب المحلي المتزايد. ما أدى إلى تفاقم وضع الميزان التجاري خلال فترات معينة من فترة الدراسة.
- ✓ في الأجل القصير تشير معلمة ΔBD_t إلى وجود أثر وطردي لنسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج على نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج في الأجل القصير، فكل تغير في عجز الموازنة العامة بنسبة 1% يؤدي إلى حدوث تغير في نفس الاتجاه في عجز الميزان التجاري بنسبة 0.23%.
- ✓ معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، والذي يفترض فيه أن يكون سالبا ومعنويا، حتى يكون إثباتا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تظهر قيمة هذا

المعامل معنوية وبإشارة سالبة (-0.0935)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه في الأجل الطويل بنسبة 9.35% في الثلاثي الواحد، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100%يستغرق 10.69ثلاثي. أي ما يعادل حوالي 03 سنوات.

2.6.2. إحصائيا:

استنادا إلى المعايير الإحصائية نجد أن نموذج ARDL (3.3)المقدر مقبول إحصائيا على العموم، فمعظم معلماته المقدرة لها معنوية إحصائية حسب اختبار Student عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، بينما تشير قيمة معامل التحديد المصحح والبالغة $\overline{R}^2 = 0.9990$ إلى القدرة التفسيرية العالية لهذا النموذج، كما تشير إحصائية Fisherوالبالغة 13300إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

الجدول رقم (06):المؤشرات والمعايير الإحصائية لنموذجARDLالمقدر

R-squared	0.999120	Mean dependent var	8.176809
Adjusted R-squared	0.999045	S.D. dependent var	12.54094
S.E. of regression	0.387574	Akaike info criterion	1.026865
Sum squared resid	12.31749	Schwarz criterion	1.249071
Log likelihood	-38.20894	Hannan-Quinn criter.	1.116472
F-statistic	13300.30	Durbin-Watson stat	1.729032
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:مخرجات برنامج EVIEWS 10.

3.6.2. قياسيا:

أ- اختبارات ملائمة النموذج:

بعد تقدير معالم نموذج ARDLللأجلين الطويل والقصير، وبعد تشخيصه اقتصاديا وإحصائيا، نقوم بإجراء اختبارات ملائمة النموذج Diagnostic Checking test كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبارات ملائمة النموذج

BGLM	ARCH	JARQUEBERA	RESET
F-Statistic = 2.440 ProbF(1.81) = 0.122	F-Statistic = 1.434 ProbF(1.87) = 0.234	J.B = 2.473 Prob = 0.290	F-Statistic = 0.174 ProbF(1.81) = 0.122

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامجEVIEWS 10

وبالتالي تكون نتائج اختبارات ملائمة النموذج كما يلي:

- تشير إحصائية BGLMإلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

- تشير نتيجة اختبار ARCH إلى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.23، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد غياب مشكلة عدم ثبات التباين.

-تشير إحصائية JARQUE-BERA (JB) إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.29، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

-تشير إحصائية اختبار RESET إلى سلامة الشكل الدالي للنموذج المقدر، لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.86 أكبر من مستوى المعنوية 5%.

ب- اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج:

وهنا نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(CUSUM)واختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUMSQ)كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج.

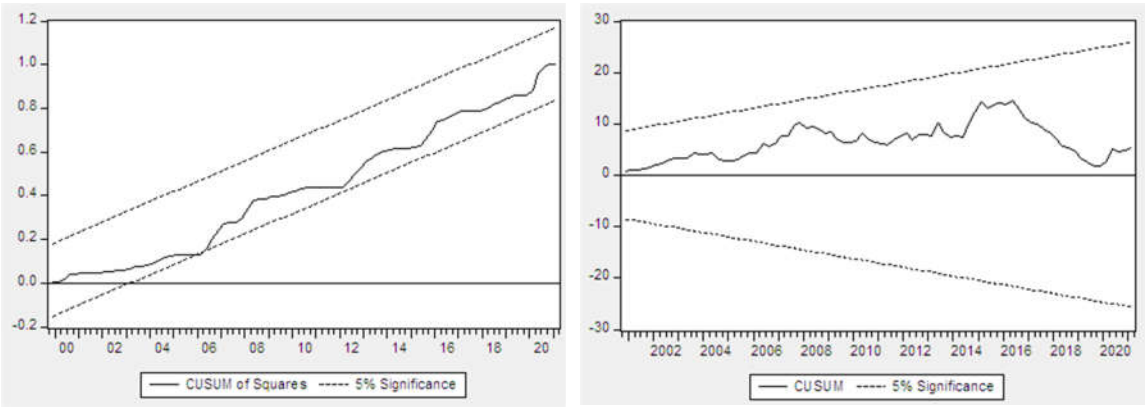

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

يتضح من الشكل البياني السابق أن إحصائية CUSUM وإحصائية CUSUMSQلهذا النموذج تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى أن هناك استقرار وانسجام في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعلمات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UESM)مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة.

III-الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا تحليل وقياس أثر العجز في الموازنة العامة على العجز في الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1998-2021، ومن خلال الاعتماد على الفرضية الكينزية للعجز التوأم التي تشير إلى وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري، تم تحليل تطور كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، ثم

استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)ومنهج اختبار الحدود لقياس العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة في الأجلين القصير والطويل.

وقد كانت النتائج كما يلي:

- أكد اختبار الحدود للتكامل المشرك بنموذج ARDLوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- أكدت نتائج تقدير الأجل الطويل لنموذج ARDL على وجود أثر طردي ومعنوي لعجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري الجزائري، حيث أن كل عجز في الموازنة العامة بنسبة 1% من الناتج تؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري بنسبة 0.83%من الناتج في الأجل الطويل.
- أكدت نتائج تقدير الأجل القصير لنموذج ARDL على وجود أثر طردي ومعنوي لعجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري الجزائري، حيث أن كل عجز في الموازنة العامة بنسبة 1% من الناتج تؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري بنسبة 0.23%من الناتج في الأجل القصير.
- معامل تصحيح الخطأ معنوي وسالب حيث بلغ (0.0935-)،ما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه في الأجل الطويل بنسبة 9.35% في الثلاثي الواحد، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100%يستغرق 10.69 ثلاثي. أي ما يعادل حوالي 03 سنوات.

وبناءا على النتائج السابقة يمكن تأكيد صحة الفرضيات المطروحة.

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الاستغلال الأمثل للموارد المالية، من خلال تبني سياسة مالية محكمة للإنفاق العام، ولذلك لتجنب حدوث العجز في الموازنة العامة.

- الوقوف على العوامل المتسببة في عجز الميزان التجاري، والعمل على ضبط حجم الواردات، خاصة غير الضرورية منها، بالمقابل يجب العمل على تطوير الصادرات وتنويعها.

- العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري بما يحد من التبعية لقطاع المحروقات، من خلال تطوير القطاعين الفلاحي والصناعي ، لتجنب العجز الحاصل في الموازنة العامة والميزان التجاري.

- تبني سياسات استثمارية هادفة، خاصة التي تعمل على توجيه الإيرادات النفطية نحو تحسين برامج وعمليات النمو الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري.

IV- المراجع

❖ Aloryito, G. K., Senadza, B., & Amponsah, E. N. Testing the Twin Deficits Hypothesis:Effect of Fiscal Balance on Current Account Balance-A Panel Analysis of Sub-Saharan Africa. *Modern Economy*(7), 2016.

❖ Change, I. C., & Hsu, Z. *Causality Relationships betwin the Twin Deficits in the regional Economy.* Department of Economics. National Chi Nan University.2009.

❖ Furceri, D., & Zdzienicka, A. *Twin Deficits in Developing Economies.* International Monetary Fund, Research and Fiscal Affairs Departments.2018.

❖ Le Hoang Phong, D. T. A Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL) Analysis on the Determinants of Vietnam's Stock Market. *International Econometric Conference of Vietnam : Beyond Traditional Probabilistic Methods in Economics.* Vietnam.2019.

❖ Marinhero, C. F. Ricardian Equivalence, Twin Deficits,and the Feldstein-Horioka puzzle in Egypt. *Journal of Policy Modeling, 30*(6), 2008.

❖ Osman Murat TELATAR .Twin Deficits Or Negative Reverse Causality? A Nonlinear Approach To The Turkish Budget And Current Account Balances .*Uluslararasıİktisadi veİdarİncelemeler Dergisi* ،(36) .20-01.2022.

❖ Rauf, A., & Khan, A. Q. An Empirical Study To Find The Relationship Between Trade Deficit And Budget Deficit In Pakistan. *Academic Research Internationa, 1*(3), 2011.

❖ Zixiong, X., & Shyh-Wei, C. Untangling the causal relationship between government budget and current account deficits in OECD countries: Evidence from bootstrap panel Granger causality. *International Review of Economics & Finance, 31*, 2014.

❖ خالد الخطيب، و أحمد سامية. *أسس المالية العامة*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.2000.

❖ خلف حسن فليح. *العلاقات الاقتصادية الدولية*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.2011.

❖ عادل أحمد حشيش. *أساسيات المالية العامة*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.1996

❖ عادل حشيش، و مصطفى رشدي. *مقدمة في الاقتصاد العام*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.1998.

❖ فاروق السيد فتحي. تحديد سلوك العجز المزدوج في الاجل الطويل في مصر ومدى تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردي والتباعد المزدوج (1995-2019). *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، 02-31. 2021.

❖ لحسن دردوري. سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس). *أطروحة دكتوراه*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر -بسكرة-.2014.

❖ نبيل مهدي الجنابي. أثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي، دراسة قياسية للفترة 2003-2011. *مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، 1*(8)، 02-24. 2012.